

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة
بالاتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، السيد جون ه. نوكنس

تجميع الممارسات الجيدة

موجز

يُقدم هذا التقرير الذي أعده الخبير المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقرار
المجلس ١٩/١٠.

ويشرح التقرير الممارسات الجيدة للحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشركات وغيرها من الجهات الفاعلة في تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك (أ) الالتزامات الإجرائية المتعلقة بنشر المعلومات البيئية، وتيسير مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية، وحماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات، وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية؛ (ب) الالتزامات الموضوعية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالجهات الفاعلة من غير الدول؛ (ج) الالتزامات المتعلقة بالأضرار العابرة للحدود؛ (د) الالتزامات المتعلقة بالجماعات التي تعيش في أوضاع هشّة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-01724 030315 040315



* 1 5 0 1 7 2 4 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٠-١		أولاً - مقدمة
٥	٢١-١١		ثانياً - عملية تجميع الممارسات الجيدة
٧	٢٤-٢٢		ثالثاً - الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة
٧	٣١-٢٥		ألف - الالتزامات الإجرائية
٩	٤١-٣٢		باء - الالتزام بنشر المعلومات البيئية
١١	٤٩-٤٢		جيم - الالتزام بتيسير مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية
١٣	٥٤-٥٠		دال - الالتزام بحماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات
١٥	٧١-٥٥		هاء - الالتزام بإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية
١٩	٧٨-٧٢		واو - الالتزام الموضوعية
٢٠	٨٣-٧٩		زاي - الالتزامات المتعلقة بالجهات الفاعلة من غير الدول
٢٢	٩٢-٨٤		حاء - الالتزامات المتعلقة بالأضرار البيئية العابرة للحدود
٢٤	١٠٢-٩٣		طاء - الالتزامات المتعلقة بأفراد الجماعات المستضعفة
٢٧	١٠٧-١٠٣		رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٩/١٠، تعيين خبير مستقل يُعنى بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وهذا التقرير هو تقريره السنوي الثالث المقدم للمجلس، والتقرير النهائي لولاية الثلاث سنوات التي أنشأها القرار ١٩/١٠.

٢- ومن جوانب الولاية، دراسة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قدم الخبير المستقل إلى المجلس نتائج دراسته عن التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة (A/HRC/25/53). وعلى أساس استعراض واسع النطاق للمصادر المتصلة بقانون حقوق الإنسان والقانون البيئي، قدم الخبير المستقل شرحاً للالتزامات الإجرائية (بما فيها واجبات الدول المتصلة بتقييم الأثر البيئي على حقوق الإنسان ونشر المعلومات البيئية، وتيسير المشاركة في صنع القرارات البيئية وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة)، والالتزامات الموضوعية (بما فيها واجبات الدول المتصلة باعتماد أطر قانونية ومؤسسية تحمي من الأضرار البيئية التي تحول دون التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الأضرار التي تسبب فيها الجهات الفاعلة من الخواص) والالتزامات المتعلقة بالجماعات الأكثر تأثراً بالأضرار البيئية (بمن فيها النساء والأطفال والشعوب الأصلية).

٣- وفي العام الماضي، ركز الخبير المستقل بشكل أساسي على الجانب الثاني من الولاية: تحديد أفضل الممارسات في مجال تنفيذ الالتزامات والتعهدات المتصلة بحقوق الإنسان للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات البيئية ودعمها وتعزيزها، خصوصاً في مجال حماية البيئة، والتشجيع على الأخذ بتلك الممارسات وتبادل الآراء بشأنها وإعداد تجميع لأفضل الممارسات في هذا الصدد. ويستعرض التقرير السنوي السابق الحد الأدنى من الالتزامات المتعلقة بالبيئة الذي يفرضه قانون حقوق الإنسان على كل الدول؛ ويدرس هذا التقرير ممارسات الحكومات الوطنية، والحكومات دون الوطنية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات، والجهات الأخرى التي تنفذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة على نحو يتجاوز المعايير الدنيا.

٤- ومنذ البداية، يكرر الخبير المستقل التأكيد على أنه يفضل مصطلح "الممارسات الجيدة" على مصطلح "الممارسات الفضلى" حيث يتعذر في حالات كثيرة تحديد ممارسة فضلى وحيدة. وفي هذا الصدد، يتفق الخبير المستقل مع أصحاب ولايات آخرين، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (A/HRC/10/6، الفقرة ٣٤).

٥- وعلى أساس تسع مشاورات إقليمية واجتماعات للخبراء وزيارتين قطريتين وعشرات الردود على استبيانات أرسلت إلى الدول ومنظمات المجتمع المدني وجهات أخرى، وبفضل المساعدة الضرورية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين، جمع الخبير المستقل

أكثر من ١٠٠ من الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير شرح للعملية التي أفضت إلى تحديد هذه الممارسات. بينما يرد في الفرع الثالث شرح للممارسات نفسها، مصنفة في تسع فئات تقابل الالتزامات المحددة في التقرير الاقتراضي للعام الماضي (A/HRC/25/53). وترد في الفرع الرابع استنتاجات وتوصيات فيما يتعلق بالعمل المستقبلي.

٦- وفي عام ٢٠١٤ اضطلع الخبير المستقل أيضاً بأنشطة أخرى تتعلق بولايته. فقد ذكر في العرض الذي قدمه أمام المجلس في آذار/مارس ٢٠١٤ أنه سينظر بوجه خاص في المسألتين التاليتين: المشكلات التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، والعلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان.

٧- وفي عام ٢٠١٤، شارك الخبير المستقل في ثلاثة اجتماعات بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وفي آذار/مارس، شارك في اجتماع استضافته مجموعة الحقوق العالمية في جنيف وجمع المدافعين عن البيئة من أفريقيا وأوروبا. وفي الشهر التالي، تكلم في مؤتمر استمر لمدة ثلاثة أيام في واشنطن العاصمة واحتفل بذكرى الناشط البرازيلي شيكو منديز بعد خمسة وعشرين عاماً من وفاته، وتناول المسائل الراهنة التي يواجهها المدافعون عن البيئة، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. وفي أيار/مايو، شارك في اجتماع عقد على مدار ثلاثة أيام في بانكوك نظمته وكالة التنمية الدولية السويدية، وركز على المسائل التي يواجهها المدافعون في جنوب شرق آسيا. واستضاف بعد ذلك اجتماعاً في بانكوك جمع خبراء من جميع أنحاء آسيا لتحديد التحديات والممارسات الجيدة من أجل حماية المدافعين عن البيئة^(١).

٨- وفيما يتعلق بتغير المناخ، اشترك الخبير المستقل مع مؤسسة فريدريش إيبيرت في تنظيم اجتماع للخبراء عقد في شاموني يومي ١٥ و١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، تلتها مشاورات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في جنيف في ١٧ تموز/يوليه. ونشر الخبير المستقل تقريراً خاصاً عن تغير المناخ وحقوق الإنسان، جمع فيه كل البيانات ذات الصلة بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ والواردة في التقارير التي تشكل جزءاً من مشروعه الاقتراضي^(٢). وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصدر هو و٢٦ مقررراً خاصاً وخبيراً مستقلاً آخر بياناً مشتركاً دعوا فيه الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى كفالة الاتساق التام بين التزاماتهم المتعلقة بحقوق الإنسان وجهودهم الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ. وفي كانون الأول/ديسمبر، حضر المؤتمر العشرين للأطراف في الاتفاقية الإطارية في ليما وتكلم في اجتماعين جانبيين.

(١) تقرير الاجتماع متاح على الرابط التالي: <http://ieenvironment.org/consultations/>.

(٢) التقرير متاح على الرابط التالي: <http://ieenvironment.org/2014/08/08/report-on-climate-change-and-human-rights/>.

٩- وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قام الخبير المستقل ببعثة إلى فرنسا لدراسة تجربتها في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان في سياق السياسة البيئية (A/HRC/28/61/Add.1).

١٠- وفي عام ٢٠١٤، دعم الخبير المستقل أيضاً جهود جهات أخرى تعمل على تحقيق التكامل بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. وعلى سبيل المثال، قدم عروضاً عن بعد في حلقة دراسية عن حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ نظمتها اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في يانغون، ميانمار، من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، ثم في اجتماع لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي كانت تتفاوض بشأن اتفاق إقليمي على تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية عُقد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وشملت العروض الأخرى بيانات ألقاها في مؤتمرين استضافتهما جامعة الأنديز في كولومبيا، في ١٧ آذار/مارس وجامعة أوسلو، في ٩ أيلول/سبتمبر.

ثانياً- عملية تجميع الممارسات الجيدة

١١- بدأت عملية تحديد الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان في صنع السياسات البيئية والتشجيع على الأخذ بتلك الممارسات وتبادل الآراء بشأنها في مرحلة مبكرة من الولاية. وقد تعاون الخبير المستقل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعداد برنامج مشترك بين الوكالات لجمع معلومات عن الممارسات الجيدة ونشرها. وقد ساهمت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال مدة الولاية مساهمة حاسمة في نجاح البرنامج المذكور.

١٢- وحدد الخبير المستقل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معاً معايير للاسترشاد بها في تحديد الممارسات الجيدة. وعُرف مصطلح "الممارسات" تعريفاً واسعاً ليشمل التشريعات، والسياسات، والاجتهادات القضائية، والممارسات الإدارية، والمشاريع، فضلاً عن الممارسات التي تتجاوز الالتزامات القانونية القائمة ذات الصلة بالبيئة. ويمكن أن تنفذ الممارسات مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، بما فيها جميع مستويات الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والأفراد.

١٣- والممارسة "الجيدة"، هي الممارسة التي تراعي حقوق الإنسان والمعايير البيئية، بما ذلك من خلال تطبيق معايير حقوق الإنسان في إطار صنع وتنفيذ القرارات البيئية أو استخدام التدابير البيئية لتعريف وتنفيذ المعايير الدنيا التي تحددها معايير حقوق الإنسان ولتجاوز نطاق تلك المعايير - إذا أمكن. وينبغي أن تكون الممارسة مثالياً يحتذى به من منظوري حقوق الإنسان وحماية البيئة، كما ينبغي أن تكون هناك أدلة على أن الممارسة تحقق أو في طريقها نحو تحقيق الأهداف والنتائج المنشودة.

١٤- والمصدران الرئيسيان لتحديد الممارسات الجيدة هما المشاورات التي استضافها الخبير المستقل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرون، واستبيان بشأن الممارسات الجيدة أرسل إلى الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالأمر. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الخبير المستقل من الوقوف على الممارسات الجيدة في زيارته إلى كوستاريكا وفرنسا. وأخيراً، سعى إلى الحصول على الممارسات الجيدة من خلال اتصالات وبحوث إضافية.

١٥- وجرت المشاورات في كل إقليم. وركزت كل مشاورة على تحديد الممارسات الجيدة، فضلاً عن توضيح الالتزامات والتحديات القانونية، في مجال مواضيعي محدد. فعُقدت مشاورات في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٣ حول الالتزامات الإجرائية، وفي جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٣ حول الالتزامات الموضوعية، وفي بنما سيتي في تموز/يوليه ٢٠١٣ حول الالتزامات المتعلقة بالجماعات سريعة التأثير، وفي كوبنهاغن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حول المؤسسات الدولية، وفي جوهانسبرغ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حول الحقوق البيئية الدستورية، وفي بانكوك في أيار/مايو ٢٠١٤ حول المدافعين عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة، وفي شاموني/جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٤ حول تغير المناخ.

١٦- وعُقد أكبر مؤتمر، شكل تنويعاً للعملية برمتها، في جامعة ييل من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. واستضافت المؤتمر جامعة ييل ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بمساعدة عدد من الشركاء الآخرين بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحضر المؤتمر أكثر من ١٥٠ أكاديمياً وخبيراً في مجال السياسات العامة، وعُرضت أكثر من ١٠٠ دراسة حول المسائل ذات الصلة بالعلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة^(٣).

١٧- وأرسل الخبير المستقل الاستبيان في ربيع وصيف ٢٠١٤. وأتيح للجمهور العام، وأرسل على مدار عام ٢٠١٤ إلى كل شخص طلب نسخة منه. وتم استلام أكثر من ٧٠ رداً.

١٨- وبمناسبة المشاورات والزيارات القطرية والردود على الاستبيان والاتصالات الأخرى، استمع الخبير المستقل إلى آراء طائفة واسعة جداً من أصحاب المصلحة بمن فيهم الحكومات، والهيئات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات، والباحثون الأكاديميون، حول الأخذ بالممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

١٩- وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، جرى استعراض هذه الممارسات وإيجازها وتجميعها. وأُعد لكل ممارسة موجز من صفحة واحدة يشمل اسم الممارسة، والجهات الفاعلة القائمة على تنفيذها، ومكان تنفيذها، وشرحاً موجزاً للممارسة، وروابط للمواقع الإلكترونية التي

(٣) يمكن الاطلاع على هذه الدراسات ومعلومات أخرى عن المؤتمر على الرابط التالي:

<http://conference.unitar.org/yale2014/>

يمكن الرجوع إليها للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الممارسة. وفي بعض الحالات، أمكن إضافة معلومات أخرى تكمل المادة الواردة من الجهات المعنية، ولكن بالنظر إلى أن الخبر المستقل لم يكن باستطاعته التحقق من جميع المعلومات الواردة في التقارير المقدمة، فإن موجزات كثيرة اعتمدت بصفة أساسية على الشرح الوارد من الجهات التي شاركت في العملية.

٢٠- وسوف يتاح لجميع الممارسات الجيدة في الموقع الإلكتروني الرسمي للمكلف بالولاية (على الرابط التالي: www.ohchr.org) وفي الموقع الإلكتروني الشخصي للخبر المستقل (<http://ieenvironment.org>). وعلى الرغم من أن هذا التجميع متاح باللغة الإنكليزية فقط في الوقت الحاضر، فإن الخبر المستقل يأمل في تدبير الموارد اللازمة لترجمة الممارسات إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة.

٢١- وسوف يتاح التجميع أيضاً على موقع إلكتروني أنشئ من أجله (environmentalrightsdatabase.org). وسوف ييسر الموقع البحث عن الممارسات الجيدة باستخدام كلمات رئيسية وسيسمح بإضافة المزيد من الممارسات الجيدة في المستقبل.

ثالثاً- الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة

٢٢- تُصنف الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بحماية البيئة الوارد شرحها أدناه في تسع فئات: (أ) الالتزامات الإجرائية عموماً؛ (ب) الالتزام بنشر المعلومات البيئية؛ (ج) الالتزام بتيسير مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية؛ (د) الالتزام بحماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات؛ (هـ) الالتزام بإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية؛ (و) الالتزامات الموضوعية؛ (ز) الالتزامات المتعلقة بالجهات الفاعلة من غير الدول؛ (ح) الالتزامات المتعلقة بالأضرار العابرة للحدود؛ (ط) الالتزامات المتعلقة بالجماعات سريعة التأثير. أما الممارسات التي تدخل في نطاق أكثر من فئة، فقد صُنفت في الفئة التي بدا أنها أكثر صلة.

٢٣- ونظراً للقيود المتعلقة بحجم التقارير، يشرح هذا التقرير الممارسات بشكل موجز فقط. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كل ممارسة في المواقع الإلكترونية المشار إليها أعلاه.

٢٤- ويدرك الخبر المستقل تماماً أن عدد الممارسات الجيدة في هذا المجال أكبر بكثير من العدد المحدد في هذا المشروع. والممارسات التي يستعرضها التقرير هي أمثلة إرشادية غير جامعة للجهود المبتكرة والنموذجية الكثيرة التي تُبذل لإدراج منظور حقوق الإنسان في حماية البيئة.

ألف- الالتزامات الإجرائية

٢٥- يفرض قانون حقوق الإنسان على الدول التزامات إجرائية فيما يتصل بحماية البيئة، وتشمل هذه الالتزامات الواجبات التالية: (أ) تقييم الأثر البيئي ونشر المعلومات البيئية؛

(ب) تيسير مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات المتصلة بالبيئة، بما في ذلك من خلال حماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات؛ (ج) إتاحة سبل جبر الأضرار (A/HRC/25/53)، الفقرة ٢٩). كما تحظى هذه الالتزامات بدعم في الصكوك البيئية الدولية، وخاصة المبدأ ١٠ من إعلان ريو الذي ينص على أنه "توفر لكل فرد فرصة مناسبة للحصول على ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة" و"فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار"، و"الوصول بفعالية إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف".

٢٦- ويرد في الفروع التالية من هذا التقرير عرض للممارسات الجيدة في مجال تنفيذ كل من هذه الالتزامات الإجرائية. ويشرح هذا الفرع عدة ممارسات ذات صلة بالمجموعة الكاملة من الالتزامات الإجرائية.

٢٧- ومن هذه الممارسات اعتماد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٠ لمبادئ بالي التوجيهية بشأن وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور والوصول إلى العدالة في القضايا البيئية، التي تضم ٢٦ مبدأً توجيهياً طوعياً يساعد الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب المبدأ ١٠^(٤). وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصدد إعداد دليل شامل لتنفيذ مبادئ بالي التوجيهية من المقرر أن ينشر في عام ٢٠١٥.

٢٨- ومن الممارسات الجيدة الأخرى تنفيذ هذه الالتزامات الإجرائية من خلال اتفاقات إقليمية. ففي عام ١٩٩٨، اعتمدت الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات البيئية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، والتي تنص على ما يلي:

إسهاماً في حماية حق كل فرد من الجيل الحاضر وأجيال المستقبل في العيش في بيئة ملائمة لصحته ورفاهه، سوف يكفل كل طرف الحقوق في الحصول على المعلومات المتصلة بالمسائل البيئية ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية (المادة ١).

وتحدد الاتفاقية الشروط التفصيلية لإعمال كل حق من هذه الحقوق. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية ٤٧ طرفاً تشمل كل دول أوروبا تقريباً فضلاً عن عدد من دول آسيا الوسطى.

٢٩- ولتيسير تنفيذ الاتفاقية، تدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشبكة من المراكز التابعة لاتفاقية آرهوس تشمل مراكز في أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وبيلاروس، والجبل الأسود، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. وتنشر هذه المراكز المعلومات البيئية وتنفذ مشاريع تعليمية وتدريبية وتوفر أماكن يمكن فيها للجمهور مناقشة الشواغل البيئية.

(٤) قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د-١١/٥ (٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠).

وعلى سبيل المثال، نظم مركز آرهوس في خوجند في شمال طاجيكستان حملة في مدينة طابوشار لتوعية سكانها بالمخاطر الصحية المرتبطة بمنجم يورانيوم مهجور يقع بالقرب من المدينة.

٣٠- وقررت ١٩ دولة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ البدء في التفاوض على اتفاق إقليمي جديد لإعمال الحقوق المنصوص عليها في المبدأ ١٠، بهدف الانتهاء من المفاوضات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسوف توفر هذه المبادرة، إلى جانب اتفاقية آرهوس، نموذجاً قيماً للأقاليم الأخرى التي تنظر في إبرام اتفاقات مماثلة.

٣١- وشاركت منظمات المجتمع المدني أيضاً في ممارسات نموذجية صُممت لتيسير ممارسة الحقوق الإجرائية المتعلقة بالحصول على المعلومات، والمشاركة، وسبل الانتصاف. ومن أبرزها مبادرة الوصول، وهي شبكة عالمية تضم أكثر من ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل معاً من أجل تعزيز الحقوق الإجرائية. كما أعدت مبادرة الوصول مجموعة أدوات تساعد المجتمع المدني في تقييم الحوكمة البيئية في بلدانها وتحديد الفرص المتاحة لإحداث تغييرات إيجابية. وتعمل مبادرة الوصول أيضاً، بالتعاون مع معهد الموارد العالمية، على إعداد رقم قياسي للديمقراطية البيئية يقيس مدى إعمال كل بلد للحقوق الإجرائية الثلاثة وفقاً لمؤشرات تستند إلى مبادئ بالي التوجيهية. ومن المقرر أن يكون الرقم القياسي متاحاً في عام ٢٠١٥.

باء- الالتزام بنشر المعلومات البيئية

٣٢- أوضحت هيئات حقوق الإنسان أنه ينبغي للدول، لحماية حقوق الإنسان من الأضرار البيئية، إتاحة الحصول على المعلومات البيئية (A/HRC/25/53، الفقرة ٣١). واعتمدت دول عديدة قوانين تنص على هذا الحق. فقد سنت شيلي، مثلاً، قانوناً ينص بالتفصيل على حق كل فرد في الحصول على المعلومات البيئية التي تكون في حوزة الحكومة، ويقضي بإجراء استعراض إداري وقانوني للانتهاكات المزعومة. واعتمدت الجمهورية التشيكية قانوناً يسمح للأفراد بطلب الحصول على الأنواع المختلفة من المعلومات من خلال وسائل متعددة، ويقضي بأن تتيح الحكومة المعلومات بأسرع وقت ممكن وفي موعد أقصاه ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب. ويخضع أي قرار يرفض تقديم المعلومات المطلوبة للمراجعة الإدارية والقضائية.

٣٣- وأخذت بعض الدول بفتح مبادرات للحصول على المعلومات البيئية. فتقوم السلفادور، مثلاً، بتشغيل مرصد بيئي يراقب بطريقة منتظمة التهديدات البيئية المحتملة استناداً إلى ملاحظات تجريبها شبكة من المراقبين المحليين. ويقدم المرصد إنذاراً مبكراً بوقوع الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والزلازل، بحيث يمكن التدخل للتقليل من آثارها على الحياة والممتلكات.

٣٤- ومن الممارسات الجيدة الأخرى نشر التقارير السنوية عن حالة البيئة. ومن الأمثلة على ذلك التقارير التي تصدرها الجمهورية التشيكية والتي تُقيّم حالة البيئة التشيكية استناداً إلى ٣٦ مؤشراً، والتقارير التي تصدرها جنوب أفريقيا والتي تركز على أنشطة الإنفاذ، والتقارير التي

تصدرها إسبانيا والتي أعيد تصميمها مؤخراً لتيسير الاطلاع عليها بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك على الأجهزة المتنقلة.

٣٥- ويتعلق بعض من الممارسات الأكثر ابتكاراً ذات الصلة بالمعلومات البيئية بالثقيف والتوعية. وعلى سبيل المثال تدمج الجزائر التعليم البيئي كأحد الموضوعات الرئيسية في خطة عملها الوطنية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد صممت ونفذت أدوات تثقيفية لمختلف مستويات التعليم ونظمت أيضاً حلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب المعلمين. ووضعت غانا برنامج "أكوين" لتقييم أداء أنشطة التعدين والتصنيع باستخدام مقياس من خمسة ألوان يسهل على الجمهور فهمه. ويُستخدم برنامج شهادة السياحة المستدامة الذي وضعته كوستاريكا لتقييم أداء الشركات العاملة في صناعة السياحة حسب "مستوى الاستدامة" ويوفر معلومات للمستهلكين عن مدى امتثال الشركات للمعايير البيئية أو تجاوزها لهذه المعايير.

٣٦- ومن الممارسات الجيدة الأخرى في هذا المجال، التوعية على المستوى الدولي بالعلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة مبادرات مهمة في هذا الصدد. فبالإضافة إلى تنظيم المشاورات السالفة الذكر مع الخبراء المستقل، قام البرنامج بنشر تقارير عن حقوق الإنسان والبيئة، شملت تقريراً مشتركاً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قُدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢ وتجميعاً للموارد المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة في عام ٢٠١٤.

٣٧- وعلى المستوى الإقليمي، جمع الاجتماع الآسيوي الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أكثر من ١٣٠ من المسؤولين الحكوميين، والأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني من ٤٨ بلداً آسيوياً وأوروبياً لمناقشة التحديات التي تطرحها الأضرار البيئية في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حلقة عمل عن حقوق الإنسان والبيئة وتغير المناخ في يانغون بميانمار لمناقشة الروابط بين الاستدامة البيئية وحقوق الإنسان في ضوء إدماج الحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة في إعلان حقوق الإنسان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمعتمد في عام ٢٠١٢.

٣٨- واعتمدت منظمات المجتمع المدني أيضاً ممارسات جيدة في مجال التعليم. ففي أوغندا، مثلاً، تنفذ الرابطة الوطنية للمتخصصين في مجال البيئة برنامجاً دراسياً يتعلق بالاستدامة يعمل على بناء قدرات المجتمعات المحلية على مساءلة شركات النفط والحكومات ومطالبتها بالشفافية فيما يتعلق بالمسائل البيئية.

٣٩- وقد اعتمدت الدول مجموعة واسعة من أدوات الإنترنت التي توفر ممارسات جيدة في تيسير الحصول على المعلومات البيئية. وأنشأت الجمهورية التشيكية سجل التلوث المتكامل (www.irz.cz)، وهي قاعدة بيانات إلكترونية متاحة لعامة الناس توثق انبعاثات ٩٣ مادة في البيئة نتيجة استخدام المرافق المنزلية. والسجل البيئي لصربيا (Ecoregister)

من ٥٠٠٠ وثيقة، بما فيها مواد تعليمية، وبيانات إحصائية عن المعلومات البيئية، وتقييمات للأثر البيئي، وخطط رصد للشركات الخاصة. وتتيح خيارات البحث للمستخدمين الاطلاع على المعلومات ذات الصلة بحسب الموقع الجغرافي، أو المؤسسة، أو نوع الوثيقة، وذلك ضمن معايير أخرى. ويمكن للمستخدمين أيضاً أن يقترحوا إضافة مؤسسات ووثائق جديدة. وتوجد أدوات أخرى أكثر تركيزاً. فقد أنشأت وزارة شؤون البيئة في جنوب أفريقيا مركز المعلومات المتصلة بالنفايات (<http://sawic.environment.gov.za>)، وهو موقع على الإنترنت يقدم معلومات عن إدارة النفايات. ومن النُهج المبتكرة بشكل خاص فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة على الإنترنت، هو موقع طاركايلىجا (Tarkailija) أو "المراقب" (www.etarkkailija.fi)، الذي يتيح للمستخدمين في فنلندا تحديد الموضوعات والأماكن التي يرغبون في رصدها. وتستخدم هذه الأداة لجمع المعلومات من أكثر من ٤٠٠ موقع على الإنترنت وإبلاغ المستخدمين كلما توافرت معلومات جديدة تهمهم.

٤٠ - وتوجد أيضاً أمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى دون الوطني. فتملك مقاطعة أونتاريو، بكندا، سجلاً بيئياً على الإنترنت (www.ebr.gov.on.ca) يتيح للجمهور الحصول على مجموعة واسعة من المعلومات البيئية، بما في ذلك إشعارات عامة تتعلق بالمقترحات التي تقدمها الحكومة في المجال البيئي ومبادئ توجيهية للتعليق على المقترحات.

٤١ - وتوجد أيضاً ممارسات جيدة في مجال استخدام أدوات الإنترنت على المستوى الإقليمي. فمركز تبادل المعلومات التابع لاتفاقية آرهوس (<http://aarhusclearinghouse.unece.org>) هو موقع على الإنترنت سهل الاستخدام ينشر معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ اتفاقية آرهوس. وتجمع لجنة التعاون البيئي، وهي منظمة إقليمية أنشأتها كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، تنشر معلومات عن إطلاق المواد الملوثة ونقلها في جميع أنحاء أمريكا الشمالية من خلال تقريرها التقييمي وموقعها الإلكتروني (www.cec.org/takingstock). ويتيح الموقع للمستخدمين الحصول على المعلومات وتحليلها استناداً إلى المكان، ونوع المادة الملوثة، ومعايير أخرى.

جيم - الالتزام بتيسير مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية

٤٢ - أوضحت هيئات حقوق الإنسان أن على الدول واجباً يتمثل في تيسير مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية. وينبع هذا الالتزام من حقوق الأفراد في المشاركة في تدبير الشأن العام لبلادهم وتسيير الشؤون العامة، كما أنه ضروري لحماية مجموعة واسعة من الحقوق من الأضرار البيئية (A/HRC/23/55، الفقرة ٣٦).

٤٣ - واعتمد عدد كبير من الدول نظاماً أساسية نموذجية تنص على مشاركة الجمهور في وضع القوانين البيئية. فينص القانون الإطاري للبيئة في شيلي، مثلاً، على أنه يتعين على وزارة

البيئة أن تشجع وتيسر مشاركة الجمهور في صياغة السياسات، والخطط، والمعايير البيئية. ولوضع هذا الحكم موضع التنفيذ، أنشأت الوزارة موقعاً على الإنترنت يسمى e-PAC (<http://epac.mma.gob.cl/Pages/Home/index.aspx>)، ويتيح للمواطنين إبداء تعليقات على كل قاعدة أو لائحة مقترحة. وأطلقت اليونان مشروع الحوكمة المفتوحة في عام ٢٠٠٩، الذي يقضي بإتاحة مشاريع اللوائح على الإنترنت للتشاور العام بشأنها. وبالمثل، على الوكالات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشر إشعارات تتعلق بالقواعد التنظيمية المقترحة، وتتاح فرصة للجمهور لتقديم تعليقات مكتوبة يتعين على الوكالات أن تأخذها بعين الاعتبار.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت دول كثيرة نظاماً أساسية تقضي بمشاركة الجمهور في إجراءات تقييم الأثر البيئي. وعلى سبيل المثال، عدلت الهند قانونها المتعلق بتقييم الأثر البيئي في عام ٢٠٠٦ بحيث يقضي بتخصيص فترة زمنية لإجراء مشاورات عامة بمجرد إعداد مشروع تقييم الأثر البيئي. ويتيح القانون في ترينيداد وتوباغو للجمهور الفرصة للتعليق على تقييم الأثر البيئي لمدة ٣٠ يوماً على الأقل بعد الإعلان عن طلب التعليقات. وفي الولايات المتحدة، على الوكالات أن تنشر إشعاراً عاماً فيما يتعلق بجلسات الاستماع المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي، ويمكن أن يبدي الجمهور تعليقات ويلتمس مراجعة قضائية لقرارات تقييم الأثر البيئي.

٤٥ - واتخذت بعض الدول خطوات إضافية لتشجيع المشاركة المستنيرة لمن هم أشد تأثراً بالأضرار البيئية. واستندت ألتوغوا وبربودا في وضع خططها المتعلقة بتقسيم مناطق إدارة الموارد المستدامة للجزيرة إلى مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠٠٩، نفذت حكومة فنلندا برنامج العمل بشأن الخدمات الإلكترونية (eServices) والديمقراطية الإلكترونية (eDemocracy) الذي صُمم من أجل إعداد أدوات جديدة لمشاركة المواطنين في تخطيط استخدام الأراضي. ومن مكونات البرنامج، تطبيق تفاعلي قائم على الخرائط يُسمى "هارافا" (Harava) تستخدمه الحكومات المحلية لجمع تعليقات المواطنين وآرائهم، حيث يمكن للمواطنين استخدام الخرائط المتاحة في الموقع لتعيين الأماكن التي يختارونها لإقامة منطقة محمية. كما اعتمدت مدينة تامبيري برنامجاً آخر، يسمى ألفاري (Alvari) على المستوى دون الوطني في فنلندا. وقد أنشأت المدينة أفرقة استشارية عامة شاركت منذ عام ٢٠٠٧ في أكثر من ٣٥٠ قراراً بشأن التخطيط.

٤٦ - وأنشأت المكسيك مجالس استشارية معنية بالتنمية المستدامة يمكنها تنظيم منتديات لتصميم وتقييم السياسات العامة المتعلقة بالقضايا البيئية، فضلاً عن المساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف المعنية بصنع القرارات البيئية. ولدى المكسيك، في الوقت الراهن، مجلس وطني وستة مجالس إقليمية، يتكون كل منها من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، والمجتمع الأكاديمي، وقطاع الشركات والوكالات الحكومية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أنشأت وكالة حماية البيئة "أفرقة استشارية مجتمعية" تتيح لأفراد المجتمعات المحلية منتديات للتعبير

عن شواغلهم إزاء تنظيف مواقع النفايات الخطرة وتقديم مقترحات إلى الوكالة المذكورة بشأن الحلول التي يفضلها المجتمع المحلي فيما يتعلق باستصلاح المواقع.

٤٧- ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في تيسير مشاركة الجمهور. ففي منغوليا، عملت مؤسسة آسيا مع الوكالات الحكومية والمواطنين والشركات لإنشاء مجالس محلية متعددة أصحاب المصلحة تتألف من ممثلي شركات التعدين، والحكومات المحلية، والمجتمعات المحلية. والهدف من المجالس المحلية متعددة أصحاب المصلحة هو الحفاظ على نظام بيئي متوازن وضمان الاستخدام المسؤول للموارد من خلال المشاركة النشطة للعديد من أصحاب المصلحة. وحتى عام ٢٠١٣، كان هذا المشروع قد يسّر إنشاء ٣١ مجلساً محلياً متعدد أصحاب المصلحة. وفي عدد من البلدان الأفريقية، قامت منظمة ناماتي (Namati)، وهي منظمة لا تهدف إلى تحقيق الربح، بتدريب "مساعدين قانونيين مجتمعيين" لتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من حماية أراضيهم ومواردهم الطبيعية. وعلى سبيل المثال، قامت منظمة ناماتي ومنظمة محلية شريكة في ميانمار بتدريب أكثر من ٣٠ مساعداً قانونياً من أجل دعم الأسر في إجراءات تسجيل وحماية حقوقهم المتعلقة بالأراضي.

٤٨- وعلى المستوى الإقليمي، تجسد اللجنة الاستشارية العامة المشتركة التابعة للجنة أمريكا الشمالية للتعاون البيئي مثلاً جيداً على تيسير مشاركة الجمهور. وتتألف اللجنة الاستشارية العامة المشتركة من ١٥ مواطناً، خمسة من كل بلد في أمريكا الشمالية، يجتمعون لإسداء المشورة للجنة. وتعد اللجنة الاستشارية العامة المشتركة اجتماعات وحلقات عمل على مدار العام في مواقع مختلفة في البلدان الثلاثة. وتتاح قرارات اللجنة الاستشارية العامة المشتركة ومحاضر اجتماعاتها على موقع اللجنة على الإنترنت (www.cec.org).

٤٩- ومن الجوانب الهامة التي كثيراً ما يجري إغفالها فيما يتعلق بالالتزام بتيسير مشاركة الجمهور، تقييم فعالية النهج المختلفة لهذه المشاركة. ففي المكسيك، أعدت وكالة البيئة رقماً قياسياً (the Indice de Participacion Ciudadan del Sector Ambiental, or IPC) لتقييم مشاركة المواطنين في المؤسسات المختلفة ذات الصلة بصنع القرارات البيئية، على أساس مؤشرات تتعلق بأربع فئات رئيسية: مشاركة الجمهور؛ والشفافية؛ والإدماج والمساواة؛ وشكاوى المواطنين. ونشرت الوكالة الرقم القياسي الأول في عام ٢٠١٠ واستندت الأرقام القياسية التالية إلى تقرير عام ٢٠١٠ كخط أساس من أجل تقييم مدى تحسن مشاركة الجمهور.

دال- الالتزام بحماية الحق في التعبير والحق في تكوين الجمعيات

٥٠- يكتسب الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات أهمية خاصة بالنسبة لمشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية. ولا تقع على الدول التزامات بالامتناع عن انتهاك الحق في حرية التعبير وفي حرية تكوين الجمعيات بشكل مباشر فحسب، بل هي ملزمة أيضاً

بحماية حياة الأفراد الذين يمارسون تلك الحقوق وحریتهم وأمنهم الشخصي، بما في ذلك في سياق ممارسة حقوقهم فيما يتصل بالشواغل البيئية (A/HRC/25/53، الفقرة ٤٠).

٥١- ويتعين على الدول أن تفعل المزيد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة من المضايقات، والتدخل في عملهم بل ومن الموت. وفي عام ٢٠١٤، أفادت منظمة الشاهد العالمي بأن ٩٠٨ أشخاص في ٣٥ بلداً قُتلوا بين بداية عام ٢٠٠٢ ونهاية عام ٢٠١٣ بسبب نشاطهم في مجال الدفاع عن الحقوق البيئية والحقوق في الأراضي^(٥). والأسوأ من ذلك هو أن التهديدات آخذة في الازدياد فيما يبدو؛ فقد أفادت منظمة الشاهد العالمي بأن عدد المدافعين الذين قُتلوا في عام ٢٠١٢ يزيد بثلاثة أضعاف عما كان عليه في عام ٢٠٠٢.

٥٢- وثمة حاجة ملحة إلى ممارسات جيدة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وقد قدم عدد من المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني (ولكن ليس الدول للأسف) أمثلة على هذه الممارسات.

٥٣- ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي، توضيح الالتزامات القانونية وإصدار التدابير التحوطية. وفي الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في قضية *كاواس فرنانديز ضد هندوراس*، أكدت المحكمة، في جملة أمور أخرى، أن إخفاق الدولة في حماية حياة مدافعة عن حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة وعدم التحقيق بالشكل المناسب في وفاتها ينتهك حقها في الحياة وحقها في حرية تكوين الجمعيات. وطلبت المحكمة إلى الدولة تعويض أقاربها واتخاذ خطوات إضافية لنشر عمل المدافعين عن البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان كثيراً ما تصدر تدابير تحوطية لحماية المدافعين عن البيئة.

٥٤- وتشمل الممارسات الجيدة الجديرة بالذكر التي اعتمدتها منظمات المجتمع المدني ما يلي:

- أنشأت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) مرصداً لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يوفر الحماية الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان في الميدان (بما في ذلك عمليات التدخل العاجلة، والبعثات الدولية، والمساعدة المادية)، ويتعاون مع آليات الحماية الوطنية والدولية، ويحشد المجتمع الدولي ووسائل الإعلام لحماية المدافعين؛
- يقدم المنتدى الآسيوي (FORUM-ASIA) مساعدة وحماية عاجلتين للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم اللازم لضمان انتقالهم إلى أماكن أخرى، والمساعدة الطبية، والمساعدة القانونية؛

(٥) Global Witness, *Deadly Environment: the Dramatic Rise in Killings of Environmental and Land Defenders*, نيسان/أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: <http://www.globalwitness.org/deadlyenvironment/>

- أعدت منظمة الحماية الدولية أدلة تدريبية للمدافعين عن حقوق الإنسان ووزعت المعلومات على مئات من المدافعين من خلال الدورات التدريبية؛
- يقدم التحالف العالمي المعني بقوانين البيئة (ELAW)، وهو شبكة من ٣٠٠ من المدافعين عن الصالح العام من ٧٠ بلداً، دعماً قانونياً وعلمياً للمحامين المعنيين بالبيئة التابعين للمنظمات الشعبية والذين يعملون في بلدانهم الأصلية؛
- تصدر منظمة المدافعين عن الخط الأمامي بطاقات هوية للمدافعين عن حقوق الإنسان حتى تتاح لهم أداة سهلة الاستخدام تبين أنهم معترف بهم دولياً؛
- يقدم الائتلاف الدولي للمدافعات عن حقوق الإنسان، وهي شبكة من ٢٨ منظمة، خدمات دعم عديدة، بما في ذلك دليل على الإنترنت عن أسماء المنظمات التي يمكن أن تقدم المساعدة للمدافعين؛
- تساهم جائزة غولدمان للبيئة في نقل أصوات مجموعة مختارة من المتخصصين في مجال البيئة التابعين للمنظمات الشعبية وذلك عن طريق الاعتراف الدولي بهم وتقديم الدعم المالي لهم.

هاء- الالتزام بإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية

- ٥٥- رسخت اتفاقات حقوق الإنسان مبدأ مفاده أن على الدول التزاماً بإتاحة سبيل انتصاف فعال من انتهاكات الحقوق المحمية، وطبقت هيئات حقوق الإنسان هذا المبدأ على حقوق الإنسان التي قد تُنتهك من جراء الأضرار البيئية (A/HRC/25/53، الفقرة ٤١).
- ٥٦- واعتمدت الدول مجموعة واسعة من الممارسات الجيدة في توفير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة لجبر الأضرار البيئية، من المحاكم البيئية المتخصصة، إلى القواعد الإجرائية التي تيسر وصول مقدمي الشكاوى البيئية إلى المحاكم، والأدوار المتزايدة الأهمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأمناء المظالم والهيئات القضائية الإقليمية.
- ٥٧- وخلص عدد من الدول إلى أن إنشاء محاكم تختص بالقضايا البيئية وسيلة من الوسائل التي تكفل نظر الدعاوى المتصلة بالبيئة من قبل هيئة قضائية لديها الخبرة اللازمة في المجال البيئي. ومحكمة الأراضي والبيئة في نيو ساوث ويلز بأستراليا، التي أنشئت في عام ١٩٨٠، هي أول محكمة عليا في العالم متخصصة في مجال البيئة. وتمتّع المحكمة بالاختصاص في نظر مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها الطعون المتعلقة بالتصاريح البيئية، والطلبات المتعلقة بالأراضي الخاصة بالسكان الأصليين، والإجراءات الجنائية المتعلقة بخرق قوانين التخطيط والبيئة، والقضايا المتعلقة بأنشطة التعدين. ومن الأمثلة الأخرى على المحاكم التي تتمتع باختصاص واسع النطاق في القضايا البيئية، المحكمة الإدارية البيئية في كوستاريكا التي أنشئت في عام ١٩٩٥، والمحاكم الوطنية المعنية بالبيئة في الهند التي أنشئت في عام ٢٠١١.

٥٨- وفي معظم الدول، لا تزال القضايا البيئية تُرفع أمام المحاكم العامة. وتوجد حالات كثيرة للغاية فصلت فيها هذه المحاكم في النزاعات البيئية عن طريق تطبيق معايير حقوق الإنسان، وهي أكثر من أن نذكرها كلها، ولكن ترد في الفرع التالي بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ الالتزامات الموضوعية.

٥٩- غير أنه من المهم أن نلاحظ هنا بعض الممارسات الجيدة التي تأخذ بها الدول لتيسير وصول أصحاب الشكاوى البيئية إلى المحاكم. فقد ساعدت محكمة الأراضي والبيئة في نيو ساوث ويلز، مثلاً، ومقرها سيدني، أفراداً يعيشون في مناطق ريفية تقع داخل منطقة اختصاصها وذلك بالسماح بتسجيل القضايا لدى أكثر من ١٥٠ محكمة محلية أو عن طريق الإنترنت، وب عقد جلسات استماع تمهيدية عن طريق الهاتف وجلسات استماع ختامية في موقع النزاع. وتملك المحكمة موقعاً شاملاً على الإنترنت يوفر معلومات عن الطريقة التي يمكن بها للأفراد أن يتقدموا بالتماساتهم إلى المحكمة. وفي الفلبين، اعتمدت المحكمة العليا قواعد إجرائية خاصة بالقضايا البيئية تتيح للأفراد رفع شكاوى بالنيابة عن آخرين، بما في ذلك القاصرون والأجيال القادمة. وبالمثل، وسعت الغرفة الدستورية للمحكمة العليا في كوستاريكا نطاق الحق في اللجوء إلى القضاء، فسمحت للأفراد بإقامة الدعاوى دفاعاً عن المصلحة العامة، بما في ذلك حماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي شخص أن يرفع دعوى بشأن حق دستوري في كوستاريكا دون الاستعانة بمحام، ودون سداد رسوم قضائية، باللغة التي يختارها، وفي أي وقت، وبأي شكل بما في ذلك الالتماسات المكتوبة بخط اليد.

٦٠- وتتناول القواعد الإجرائية في الفلبين أيضاً "القضايا الاستراتيجية المرفوعة ضد مشاركة الجمهور" أي القضايا المضادة التي يرفعها المدعى عليهم ضد مقدمي الشكاوى البيئية، والتي تهدف إلى إثنائهم عن التماس سبل الانتصاف القانونية. وتسمح القواعد الإجرائية في الفلبين بتوجيه عناية المحكمة إلى قضايا استراتيجية محتملة ضد مشاركة الجمهور، ويمكن للمحكمة عندئذ أن تنقل العبء إلى المدعى عليه ليثبت أن القضية ليست قضية استراتيجية ضد مشاركة الجمهور. وإذا رفضت المحكمة قضية استراتيجية ضد مشاركة الجمهور، فإنها قد تحكم بمنح تعويضات وبسداد أتعاب المحامي لصاحب الشكاوى البيئية.

٦١- ويسّرت أيرلندا الوصول إلى سبل الانتصاف في المجال البيئي وذلك بالتخلي عن قاعدتها المعتادة التي يحق بموجبها للطرف المحكوم لصالحه استرداد التكاليف القانونية التي تحملها من الطرف المحكوم ضده. فقد تثنى هذه القاعدة ضعاف الحال عن مباشرة أية إجراءات قانونية. وبموجب قانون صدر في عام ٢٠١١، يتحمل أصحاب الشكاوى تكاليفهم الخاصة التي تستلزمها الإجراءات المتعلقة بالامتنال للمتطلبات البيئية، ولكن قد يحق لهم استرداد تلك التكاليف من المدعى عليهم إذا حُكم لصالحهم.

٦٢- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يميز عدد من القوانين البيئية لعامة الناس رفع قضايا ضد المسؤولين عن الانتهاكات المزعومة. ورغم أن هذه القضايا تُسمى عادةً "قضايا المواطنين"

فإن أصحاب الشكاوى لا يكونون بالضرورة من المواطنين. ويجيز القانون للمحاكم أن تأمر بالامتنال للقانون على أساس القضايا التي يرفعها مواطنون. ورغم أن أصحاب الشكاوى لا يمكنهم الحصول على تعويضات فإنهم قد يسترجعون أتعاب المحامي.

٦٣- ومن الممارسات الجيدة الأخرى ذات الصلة بالالتزام بتوفير سبل انتصاف فعالة لجبر الأضرار البيئية، بناء الخبرات اللازمة للجهاز القضائي. ومن الأمثلة في هذا الصدد، سلسلة الندوات القضائية بشأن صنع القرارات البيئية وسيادة القانون والعدالة البيئية التي استضافها مصرف التنمية الآسيوي منذ عام ٢٠١٠. ومن النتائج البارزة لهذه الاجتماعات، إنشاء شبكة القضاة الآسيويين المعنية بالبيئة، التي تُيسّر تبادل المعلومات والخبرات بين كبار القضاة في البلدان التي تنتمي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وللشبكة موقعها الخاص على الإنترنت (www.asianjudges.org) الذي يوفر قاعدة بيانات تتعلق بالقوانين البيئية الوطنية ومعلومات عن الأحداث القادمة.

٦٤- وبرنامج منظمة الدول الأمريكية المعني بالميسرين القضائيين، الذي وُضع بالتعاون مع دول مختلفة (بما فيها الأرجنتين، وباراغواي، وبنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس) هو مثال آخر على الممارسات الجيدة في مجال توفير سبل الانتصاف الفعالة. وترشح المجتمعات المحلية الميسرين القضائيين ويعينهم القضاة الذين يعمل الميسرون تحت إشرافهم. وبعد تلقي التدريب، يمكن للميسرين الاضطلاع بعدد من الوظائف، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للأفراد في إعداد الدعاوى، والوساطة بين الأطراف، وتقديم المساعدة في تقييم الأضرار.

٦٥- ومن الممارسات الجيدة الأخرى أيضاً في هذا المجال، اللجوء إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمعالجة القضايا البيئية. وعلى سبيل المثال، فقد ركزت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان بشكل متزايد على الشواغل البيئية، بما في ذلك عن طريق التحقيق في عمليات الإجلاء القسري في منطقة محمية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور البيئة الذي يحدث في شركات تصنيع الملح. وفي المكسيك، وضعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من التوصيات تتعلق بحماية البيئة حتى قبل تعديل الدستور المكسيكي في عام ٢٠١٢ ليشمل الحق في بيئة صحية. وفي تايلند، خلصت اللجنة الفرعية للحقوق المدنية والسياسية التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ إلى أن اللجنة تملك اختصاصاً بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في مزرعة من مزارع قصب السكر في كمبوديا تمتلكه بشكل غير مباشر شركة تايلندية.

٦٦- واستخدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الماليزية "إجراء التحقيقات الوطنية" لبحث قضايا حقوق الإنسان. ومن الأمثلة الحديثة المهمة على التحقيقات الوطنية في السياق البيئي، هو الدراسة الوطنية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي التي أُنجزت لبحث الانتهاكات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي في ماليزيا. وبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الماليزية شكاوى عديدة من الشعوب الأصلية، تشمل مزاعم

بالتعدي على الأراضي و/أو نزع ملكيتها، وبالتأخير في البت في الطلبات المتعلقة بصكوك الملكية للشعوب الأصلية. وقررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الماليزية التصدي للأسباب الجذرية للمنازعات على نحو شامل بالاعتماد على تجارب الشعوب الأصلية في جميع أنحاء البلد. وتمخض تحقيقها الوطني عن تقرير ختامي نُشر في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ويتضمن نتائج تفصيلية و١٨ توصية.

٦٧- ولدى بعض الدول موظفون مخصصون لحماية الحقوق الدستورية، الأمر الذي يوفر طريقاً آخر لضمان الوصول إلى سبل الانتصاف لجبر الأضرار البيئية. وعلى سبيل المثال، تتمتع النيابة العامة في البرازيل بسلطات واسعة لإنفاذ الحقوق الدستورية، بما فيها الحق الدستوري في بيئة متوازنة إيكولوجياً. وقد اضطلعت النيابة العامة بدور نشط في تعزيز حماية البيئة، حيث رفعت أكثر من ٤٠٠٠ قضية بيئية في ولاية ساو باولو وحدها.

٦٨- ويوجد في عدد من الدول أمناء مظالم يضطلعون بدور نشط في حماية البيئة. وعلى سبيل المثال، تعلق جزء كبير من عمل أمين المظالم في كوستاريكا في السنوات الأخيرة بقضايا بيئية. وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة القضايا المتعلقة بالحق في بيئة صحية من مجموع القضايا التي تلقاها مكتب أمين المظالم، البالغ عددها أكثر من ٣٠٠٠ قضية، نحو ١٠ في المائة. وبالمثل، تلقى أمين المظالم الكرواتي، منذ عام ٢٠١٣، ٢٠ شكوى تتعلق بحماية البيئة و١٩ شكوى أخرى تتعلق بالتلوث الضوضائي. وفي البرتغال، اتخذ مكتب أمين المظالم أيضاً إجراءات بشأن شكاوى تتعلق بحماية البيئة، كما تصرف، من تلقاء نفسه، في حالات عدة تتعلق إحداها ببناءات غير قانونية في متنزه وطني.

٦٩- ومن التطورات الجديدة من نوعها إنشاء منصب أمين المظالم للأجيال القادمة في هنغاريا في عام ٢٠٠٧. ويتمتع أمين المظالم بسلطة فتح التحقيقات أو المشاركة فيها عند تلقي الشكاوى، وتقديم التماسات إلى المحكمة الدستورية، والمبادرة بالتدخل في القضايا العامة المتعلقة بحماية البيئة التي تُحال إلى المحكمة الإدارية.

٧٠- وعلى المستوى الإقليمي، أدت لجان ومحاكم حقوق الإنسان دوراً ريادياً في تسخير معايير حقوق الإنسان من أجل القضايا البيئية. فاللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان نظرت كلها في شكاوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان تنطوي على أضرار بيئية، وهي تشكل معاً مصدراً للاجتهاد القضائي بشأن قانون حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة.

٧١- ومن الممارسات الجيدة الأخرى، تضمين الاتفاقات البيئية الإقليمية إجراءات تتيح لعامة الناس رفع دعاوى لطلب إجراء تحقيقات مستقلة وإعداد تقارير. فإجراء تقديم الشكاوى بشأن مسائل الإنفاذ الذي أنشأه اتفاق أمريكا الشمالية المتعلق بالتعاون البيئي يميز لأي شخص مقيم في بلد من بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة بأن يرفع دعوى لأن واحدة من الدول

الثلاثة لا تحصر على تطبيق قوانينها المتعلقة بالبيئة. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تملك إصدار قرارات ملزمة، فإنه يمكن لأمانتها أن تحقق في الدعوى وتصدر تقريراً عاماً. وقد اعتمدت هذه الممارسة أيضاً في بعض الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى. وبالمثل، تنص اتفاقية آرهوس على إنشاء لجنة امتثال تتمتع بسلطة استعراض امتثال الأطراف للالتزامات بموجب الاتفاقية، بما في ذلك على أساس البلاغات المقدمة من عامة الناس. ويمكن للجنة أن تنشر تقارير وترفع توصيات غير ملزمة.

واو - الالتزامات الموضوعية

٧٢- بالإضافة إلى الالتزامات الإجرائية الوارد شرحها أعلاه، تقع على عاتق الدول التزامات موضوعية باعتماد وتنفيذ أطر قانونية للحماية من الأضرار البيئية التي قد تعيق التمتع بحقوق الإنسان (A/HRC/25/53، الفقرة ٤٦). ومما له دلالة قوية أن جميع القوانين البيئية التي تفرض معايير صارمة لجودة الهواء، و/أو جودة المياه، و/أو الانبعاثات السامة و/أو المسائل البيئية الأخرى تعتبر ممارسات جيدة لحماية حقوق الإنسان الكثيرة التي تعتمد على بيئة صحية. غير أن هذا الفرع يركز على الممارسات التي تربط المعايير البيئية الصارمة بحقوق الإنسان بشكل أوضح.

٧٣- وربما كان أهم مثال في هذه الفئة هو تعدد الحقوق الدستورية في بيئة صحية. فثمة أكثر من ٩٠ دستوراً وطنياً الآن تعترف بهذا الحق بشكل ما. (وتشمل دساتير كثيرة أخرى إشارات إلى أهمية حماية البيئة) ويشير ثلثا هذه الحقوق الدستورية تقريباً إلى الصحة، ويشير ربع آخر إلى البيئة المتوازنة إيكولوجياً. وتتناول أحكام دستورية أخرى الحقوق المتصلة ببيئة نظيفة أو آمنة أو مواتية أو صحية.

٧٤- وحدد الخبراء العديد من الفوائد المحتملة لاعتماد حق دستوري في المجال البيئي، ومن تلك الفوائد أن الاعتراف بهذه الحقوق يمكن أن يؤدي إلى سن قوانين بيئية أكثر صرامة، وتوفير شبكة أمان للحماية من الثغرات في القوانين البيئية وإبراز أهمية حماية البيئة مقارنة بالاهتمامات الأخرى من قبيل التنمية الاقتصادية، وتحسين فرص الوصول إلى العدالة والمساءلة^(٦).

٧٥- وشملت الزيارتان القطريتان اللتان قام بهما الخبير المستقل دولتين لهما سجل حافل في إنفاذ الحقوق الدستورية المتعلقة بالبيئة، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في التقريرين المنفصلين عن فرنسا وكوستاريكا. واعتبرت الهيئات القضائية في بلدان أخرى كثيرة أن الحقوق الدستورية

(٦) انظر التقرير المتعلق بالمشورة الإقليمية عن الحقوق الدستورية، جوهانسبرغ، ٢٣-٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: <http://ieenvironment.org/2014/11/21/report-on-constitutional-environmental-rights>، وانظر أيضاً David R. Boyd, *The Environmental Rights Revolution: A Global Study of Constitutions, Human Rights, and the Environment* (Vancouver, UBC Press, 2012) and James R. May and Erin Daly, *Global Environmental Constitutionalism* (New York, Cambridge University Press, 2014).

المتعلقة بالبيئة تتطلب اتخاذ إجراءات أساسية في مجال حماية البيئة. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك القرارات الصادرة عن المحكمة العليا في الأرجنتين والمحكمة العليا في الفلبين^(٧).

٧٦- وفي بعض الدول، فسرت المحاكم حقوقاً دستورية أخرى على أنها تشمل حماية البيئة. وكان من الرواد في هذا المجال المحكمة العليا في الهند التي ربطت الحق في الحياة في الدستور الهندي بالتهديدات البيئية^(٨). ونجحت المحكمة العليا في باكستان نهجاً مماثلاً^(٩).

٧٧- ويمكن أن تؤدي الحقوق الدستورية المتصلة بالبيئة إلى إجراءات تتخذها جهات فاعلة أخرى غير المحاكم والوكالات الحكومية. ففي عام ٢٠١٤، شجعت وزارة البيئة الفنلندية جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المجتمعات المحلية، والشركات، والأفراد على عقد التزامات نحو تحقيق المزيد من الاستدامة، وفقاً للدستور الفنلندي الذي ينص على أن "الطبيعة وتنوعها البيولوجي والبيئة والتراث الوطني مسؤولية الجميع". وقدمت الوزارة توجيهات حول الطريقة التي يمكن بها وضع الالتزامات وتسجيلها على الإنترنت، كما قدمت أمثلة ومؤشرات يمكن أن تساعد في رصد التنفيذ.

٧٨- وبالطبع، سواء اعتمدت أو لم تعتمد الدول حقاً دستورياً في بيئة صحية، فإنه يمكنها وينبغي لها أن تعتمد قوانين بيئية صارمة. ومن الممارسات الجيدة في هذا المجال، استعراض تلك القوانين بشكل منتظم وتعزيزها، بما في ذلك من خلال إدماج الحقوق وحمايتها. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك اعتماد الصين قانوناً إطارياً جديداً بشأن حماية البيئة، دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومن بين أشياء أخرى، ينص القانون على حق المواطنين والأشخاص الاعتباريين والمنظمات الأخرى في الحصول على المعلومات البيئية، ويقتضي أن تكشف جميع الجهات التنظيمية المعنية بالبيئة على جميع المستويات عن المعلومات البيئية وأن تحسن إجراءات مشاركة الجمهور.

زاي- الالتزامات المتعلقة بالجهات الفاعلة من غير الدول

٧٩- توضح المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٧، أنه يجب على الدول أن "تحمي من انتهاك حقوق الإنسان داخل إقليمها و/أو ولايتها القضائية من جانب أطراف ثالثة، بما فيها المؤسسات التجارية"، بما في ذلك عن طريق "اتخاذ خطوات مناسبة لمنع هذا الانتهاك، والتحقيق فيه والمعاقبة عليه

(٧) مندوزا بياترير سيلبا وآخرون ضد حكومة الأرجنتين وآخرين، ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (الأرجنتين)؛ ومينورز أوبوسا وآخرون ضد فولخيشيو فاكستوران، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، وهيئة تنمية العاصمة مانيلا ضد السكان المقيمين المعنيين في خليج مانيلا، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (الفلبين).

(٨) منظمة RLEK ضد ولاية أولتار براديش وآخرين، ١٢ آذار/مارس ١٩٨٨؛ وسوباش كومار ضد ولاية بيهار وآخرين، ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛ وم. س. ميهتا ضد اتحاد الهند، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٩) شهلا زيا وآخرون ضد وكالة النهوض بالموارد المائية والطاقة، ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٤.

والانتصاف منه من خلال سياسات وتشريعات وأنظمة وأحكام قضائية فعالة" (A/HRC/17/31، المبدأ ١). وتنص المبادئ التوجيهية أيضاً على أن الشركات نفسها تقع على عاتقها مسؤولية احترام حقوق الإنسان. ويمتد واجب الحماية ومسؤولية الاحترام ليشملا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التلوث أو عن أشكال أخرى من الأضرار البيئية (A/HRC/25/53، الفقرة ٦٠).

٨٠- ومن الممارسات الجيدة أيضاً التزام الدول بدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة التي قد تؤثر في البيئة. واستجابة لدعوة من المفوضية الأوروبية، قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خططاً لتنفيذ هذه المبادئ على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، وبناء على طلب من الحكومة، وضع المجلس الدانمركي المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات مبادئ توجيهية لمساعدة الشركات على الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والبيئية الدولية في سلسلة إمداداتها. والتزمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتنفيذ المبادئ بوسائل منها ضمان ألا تقوض الاتفاقات التي تيسر الاستثمار خارج البلاد قدرة البلد المضيف على أن يفرض على المستثمرين الأجانب نفس اللوائح البيئية والاجتماعية التي يفرضها على الشركات المحلية.

٨١- ومن الممارسات الجيدة الأخرى إعداد "تقارير الاستدامة"، التي تشرح الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الناتجة عن الأنشطة اليومية للشركات. وأعدت مبادرة الإبلاغ العالمية، وهي منظمة دولية غير هادفة للربح تشجع على استخدام تقارير الاستدامة، مبادئ توجيهية شاملة لإعداد تقارير توفر إطاراً لقياس الأثر والأداء المتعلقين بالاستدامة والإبلاغ عنهما، بما في ذلك باعتماد مؤشرات تتعلق بحماية حقوق الإنسان والبيئة. وتستضيف المبادرة قاعدة بيانات تتيح للمنظمات نشر تقاريرها المتعلقة بالاستدامة.

٨٢- وأبلغت شركات أيضاً عن ممارسات جيدة. وعلى سبيل المثال، اعتمدت مجموعة Asia Pulp Paper، وهي من أكبر شركات صنع الورق ولب الورق في العالم، سياسة لحفظ الغابات في عام ٢٠١٣ تقضي بأنه في الأماكن "التي تُقترح فيها زراعات جديدة، سوف تحترم الشركة حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية"، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بالحقوق العرفية المتصلة بالأراضي، والحوار البناء مع أصحاب المصلحة، والبت بشكل مسؤول في الشكاوى. كما أعدت المجموعة "لوحة رصد" على الإنترنت تتيح للأطراف المهتمة متابعة التقدم في تنفيذ السياسات.

٨٣- واعتمدت شركة كوكاكولا سياسة في مجال حقوق الإنسان تتعهد فيها بتحديد آثار أنشطة أعمالها على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف من حدتها، وتقضي العقود التي تبرمها مع مورديها، في جملة أمور أخرى، بالامتثال لجميع القوانين السارية المتعلقة بالبيئة. وتجري الشركة بانتظام تقييمات مستقلة للوقوف على مدى التزام مورديها باحترام حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٠٨، قامت شركة باتاغونيا، وهي من الشركات المنتجة للملابس ومعدات الخروج، بعمليات تدقيق بيئي واجتماعي شملت مختلف مورديها. ويمكن بالاستناد إلى نتائج عمليات

التدقيق إنهاء التعاقد مع الشركات التي لا تلتزم بمعاييرها. وتدفع باتاغونيا أيضاً ١ في المائة من أرباحها السنوية للجماعات والناشطين المعنيين بالبيئة في جميع أنحاء العالم، وأفادت الشركة بأنها تبرعت في عام ٢٠١٤ بنحو ٦,٦ ملايين دولار لجماعات بيئية بلغ عددها ٧٧٠ جماعة.

حاء- الالتزامات المتعلقة بالأضرار البيئية العابرة للحدود

٨٤- تعزى أخطار جسيمة كثيرة تهدد التمتع بحقوق الإنسان إلى الأضرار البيئية العابرة للحدود. وعلى الرغم من أن الطبيعة الدقيقة للالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان في هذا الصدد ليست واضحة في جميع الأحوال، فهناك اتجاه قوي لتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات للحماية من الأضرار العابرة للحدود التي تهدد حقوق الإنسان وتكون ناتجة عن أنشطة تخضع لولايتها القضائية أو تقع تحت سيطرتها. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن على الدول التزاماً بالانخراط في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بالتهديدات البيئية العالمية مثل تغير المناخ (A/HRC/25/53، الفقرتان ٦٤ و ٦٧).

٨٥- وفي ظل عدم الوضوح الكامل في قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأضرار البيئية العابرة للحدود، فمن الممارسات الجيدة ذات الأهمية الخاصة اعتراف الدولة قانوناً بحقوق الأفراد الذين يقيمون خارج أراضيها ولكن قد يعانون من أضرار بيئية ناتجة عن أنشطة ناشئة داخل أراضيها. ومن الأمثلة على ذلك تقييم الأثر البيئي العابر للحدود الذي يسمح بمشاركة الجمهور المتضرر على جانبي الحدود. والاتفاق الدولي الرئيسي هو اتفاقية إسبو لتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي، التي تحدد بالتفصيل مجموعة الشروط الخاصة بتقييم الأثر البيئي العابر للحدود. وحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، كانت الاتفاقية تعد ٤٥ طرفاً، بما في ذلك معظم الدول في أوروبا. وتنص الاتفاقية على أن الطرف الذي يقع فيه النشاط المشمول بالاتفاقية يجب أن يعطي جمهور الدولة المتضررة فرصة للمشاركة في عملية تقييم الأثر البيئي تكافئ الفرصة المتاحة للجمهور في دولة المنشأ.

٨٦- ومن الأمثلة المبتكرة على مراعاة الآثار العابرة للحدود بما يتجاوز نطاق الشروط الواردة في اتفاقية إسبو، مشاركة ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عملية تقييم الأثر البيئي لمقترح يتعلق بتوسيع محطة كهربائية تعمل بالفحم في الجمهورية التشيكية، من أجل لفت الانتباه إلى الآثار الناجمة عن تشغيل المحطة والتي تساهم في تغير المناخ العالمي الذي يهدد بشكل خاص سكان ميكرونيزيا. وفي عام ٢٠١١، أصدرت وزارة البيئة التشيكية بياناً عن الأثر اعتبرت فيه ولايات ميكرونيزيا الموحدة "دولة متضررة"، وطلبت فيه أن يضع صاحب المحطة خطة لتعويض انبعاثات تقدر بخمسة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون وبالتالي تخفيف الأثر البيئي للمشروع.

٨٧- واتخذت الدول أيضاً خطوات مبتكرة لتمكين ضحايا الأضرار البيئية العابرة للحدود من اللجوء إلى المحاكم في الولاية القضائية التي ينشأ فيها الضرر. ومن الأمثلة الأولى على ذلك، اتفاقية بلدان الشمال الأوروبي لحماية البيئة لعام ١٩٧٦ التي تقضي بأن يتيح كل طرف من

الأطراف فيها (الدانمرك وفنلندا والسويد والنرويج) الوصول على أساس متبادل إلى سبل الانتصاف القانونية المحلية لجبر الأضرار البيئية العابرة للحدود، بأن يتيح للمقيمين في بلد آخر ممارسة مختلف سبل الانتصاف الممكنة المتاحة للمقيمين في أراضيه. ومن الأمثلة الأخرى على الوصول على أساس متبادل إلى سبل الانتصاف، الآلية المنصوص عليها في القانون النموذجي الذي اعتمدته لجنة اتصال تابعة للمؤتمر الكندي المعني بتوحيد القوانين بين المقاطعات والمؤتمر الأمريكي المعني بتوحيد القوانين بين الولايات. وعلى غرار اتفاقية بلدان الشمال الأوروبي، ينص القانون النموذجي أن "الفرد الذي يُعتدى على شخصه أو ممتلكاته، أو يكون مهدداً بذلك، في ولاية قضائية تعمل بنظام المعاملة بالمثل نتيجة تلوث ناتج في ولاية قضائية ثانية، أو قد ينتج فيها، يكون له نفس الحقوق في الوصول إلى سبل الانتصاف فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت به أو بالتهديد الذي واجهه... كما لو أن الضرر أو التهديد بالضرر قد وقع في الولاية القضائية الأولى". وقد اعتمد هذا القانون في سبع ولايات أمريكية وأربع مقاطعات كندية.

٨٨- وربما يشكل تغير المناخ أخطر التحديات البيئية الدولية التي تهدد حقوق الإنسان. ويقدم عدد من الحكومات أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ. ففي عام ٢٠١٢، أصبح البرلمان الاسكتلندي أول هيئة تشريعية في العالم تقرر وتدعم صراحة مفهوم العدالة المناخية، وأطلقت حكومة اسكتلندا في العام نفسه صندوقاً بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني بشأن العدالة المناخية من أجل تنفيذ مشاريع تكيف في قطاع المياه في تيزانيا ورواندا وزامبيا وملاوي. وفي نهاية عام ٢٠١٣، أطلقت الحكومة صندوقاً ثانياً بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني بشأن العدالة المناخية. ووفقاً للحكومة، ينبغي لجولة التمويل الثانية أن "تساهم في تناول مبادئ معينة بشأن العدالة المناخية باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان: أي النهج التي تمكّن الفئات الضعيفة من المشاركة في صنع القرار والحصول على الموارد وإعمال حقوقها - من خلال الإدماج، والمساواة، والشفافية، والمشاركة والمعلومات - وتساهم بالتالي في تعزيز القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ، وتقوية المجتمع المدني، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق فوائد بيئية بشكل عام".

٨٩- وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، اعتمدت غواتيمالا قانوناً إطارياً بشأن تغير المناخ يشتمل على عدة عناصر مهمة تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك أحكام تقضي بأن تيسر الحكومة مشاركة الجمهور الواسعة في تصميم وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وبالمثل، أعلنت وزارة البيئة الأردنية سياسة وطنية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٣ تأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومن أهداف هذه السياسة في المدى القصير "تناول مصالح الفئات الضعيفة، مع التركيز على ضرورة مراعاة الفقراء والشباب والنساء المراعاة الواجبة في سياسات واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه". وتنص السياسة أيضاً على تنظيم حملة لزيادة الوعي العام وتيسير التشاور مع الجمهور.

٩٠- واعتمدت دولتان أخريان ممارسات جيدة تكفل احترام حقوق الشعوب الأصلية والقبلية في إطار الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه. ويمنح برنامج المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+)، الذي أطلقه المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حوافز للبلدان النامية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك من خلال المحافظة على الغابات وإدارتها بشكل مستدام. ولتجنب النزاعات وحماية حقوق الشعوب الأصلية في الغابات التي قد تتأثر بالمشاريع المشمولة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، أنشأت سورينام برنامج "مساعدتي المبادرة"، حيث تقوم الحكومة بتدريب ممثلين تحتارهم مجتمعاتهم المحلية على فهم المبادرة وعلى المساعدة في إشراك الشعوب الأصلية والقبلية في عملية صنع القرارات المتعلقة بها.

٩١- وفي أستراليا، أنشأ زعماء الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٨ المشروع الوطني للشعوب الأصلية بشأن تغير المناخ، وهو منتدى لتيسير الحوار بين ممثلي الشركات والشعوب الأصلية وخبراء آخرين حول تغير المناخ والمشاركة في أسواق الكربون. وحسب الصفحة الخاصة بالمشروع على شبكة الإنترنت (www.indigenousclimatechange.com.au)، عمل المشروع "الذي تشارك فيه منظمات وتحالفات أخرى تمثل وجهات نظر الشعوب الأصلية) بالتعاون مع ممثلي الشركات الأسترالية على تحديد الفرص المتاحة للطرفين وعلى أن تتناول الحكومة قضايا مثل حيازة الأراضي، ونظام الملكية الخاص بأفراد الشعوب الأصلية والحقوق الثقافية والمعنوية لدى وضع خطة لتداول حقوق إطلاق الانبعاثات".

٩٢- ولا يقتصر التعاون الدولي على الحكومات الوطنية فحسب، بل يشمل أيضاً البلديات المحلية. ومن الممارسات الجيدة في هذا الصدد، الشراكة بين مدينتي موانزا في تنزانيا وتامبيري في فنلندا. فمنذ عام ٢٠٠٢، أقامت المدينتان شراكة في مختلف الأنشطة البيئية، وتبادلتا المعارف والخبرات. ومن النتائج التي أثمرتها هذه الشراكة برنامج للتشجير وترسيم حدود المناطق الغابية المتاخمة للقرى وحلقات دراسية تدريبية في مجال الإدارة البيئية.

طاء- الالتزامات المتعلقة بأفراد الجماعات المستضعفة

٩٣- تشمل التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة التزاماً عاماً بعدم التمييز في تطبيق القوانين والسياسات البيئية. ومثلما جاء في التقرير الاقتراضي للخبير المستقل، تقع على عاتق الدول التزامات إضافية فيما يتعلق بالجماعات المعرضة بوجه خاص للأضرار البيئية، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات والأشخاص الذين يعيشون في فقر، وكذلك الشعوب الأصلية (A/HRC/25/53، الفقرات ٦٩-٧٨).

٩٤- وعلى سبيل المثال، شددت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على أنه ينبغي للدول أن تضمن مشاركة الجمهور في صنع القرارات البيئية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالسياسات المتصلة بالمناخ، وأن تتأكد من مشاركة المرأة في هذه العملية ومن مراعاة شواغلها.

ويمثل برنامج بحوث المشاركة النسائية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية ممارسة جيدة في مجال تمكين المرأة للمشاركة في مناقشة السياسات المتعلقة بتغير المناخ. وجنباً إلى جنب مع المنظمات المحلية الشريكة، يساعد منتدى آسيا والمحيط الهادئ النساء في المجتمعات الريفية والأصلية والحضرية الفقيرة على توثيق تجاربهن الخاصة من خلال اختيار خطط البحوث التي تناسبهن، وإنجاز تلك البحوث ثم المطالبة بإجراء تغييرات. وعلى سبيل المثال، قرر مجتمع محلي في الفلبين، بعد إجراء بحوثه الخاصة، منع استخدام أساليب الصيد المدمرة ويفرض الآن امتثال جداول زمنية صارمة لممارسة الصيد البحري والبري.

٩٥- وكثيراً ما يُتغاضى عن حقوق الأطفال لدى وضع السياسات البيئية. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في إطار الشراكة مع البلدان المهتمة على الحد من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي على حقوق الطفل، و"تحديد وتعزيز فرص النهوض بحقوق الأطفال التي تنشأ من الاهتمام العالمي والمحلي بتغير المناخ والتدهور البيئي". وفي بوروندي، على سبيل المثال، تنفذ اليونيسيف مشروع الضوء (Lumière)، الذي يتيح لأفراد المجتمعات المحلية شراء مولدات تعمل بطاقة دواصة الدراجة ومصابيح الصمام الثنائي الباعث للضوء (LED) يمكن أن تلي احتياجات الاستهلاك المنزلي من الضوء لمدة تصل إلى ١٠ أيام. ومن شأن الحصول على الطاقة أن يحمي صحة وسلامة الأطفال عن طريق الحد من الانبعاثات الضارة الناتجة عن حرق الكيروسين والحطب في المنازل، وتوفير الضوء الذي يحتاجه الأطفال للدراسة ليلاً.

٩٦- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يضع أمر تنفيذي رئاسي صدر في عام ١٩٩٤ الأساس لمتابعة رصد الآثار البيئية والآثار على صحة أفراد الأقليات والجماعات ذات الدخل المنخفض والشعوب الأصلية الناتجة عن الأعمال التي تقوم بها الحكومة الوطنية، وذلك بهدف تحقيق "العدالة البيئية" لجميع المجتمعات المحلية. ويقضي الأمر التنفيذي بأن تتصدى الوكالات الحكومية لأي آثار ضارة محتملة على البيئة أو على صحة أفراد الأقليات أو الفئات السكانية المنخفضة الدخل تنتج عن أنشطتها. ولكل وكالة رئيسية فريق عامل معني بالعدالة البيئية، يقدم المشورة لتلك الوكالة ويقوم بالتنسيق مع الوكالات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت وكالة حماية البيئة خططاً للوصول إلى العدالة البيئية تحدد التزامات قابلة للقياس. ومن خلال التعاون مع المدافعين عن العدالة البيئية والمجتمعات المحلية عن طريق البحوث المجتمعية والحوار المفتوح، تسعى الوكالة إلى ضمان مشاركة الجمهور في دمج العدالة البيئية في الأنشطة اليومية وفي عمليات صنع القرار اليومية أيضاً.

٩٧- وهناك عدد من الصكوك الدولية وهيئات حقوق الإنسان التي تحدد التزامات مفصلة على الدول فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، التي تكون حقوقها معرضة بصفة خاصة للأضرار البيئية. ومن بين واجبات أخرى، يقع على الدول واجب الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالأراضي التي تعيش فيها منذ القدم، بما في ذلك الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، وتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات التي تمهدها، وضمان استفادة أفراد المجتمع المحلي المعني من أي أنشطة إنمائية، وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف، بما يشمل التعويض، من أي ضرر تسببه تلك الأنشطة (A/HRC/25/53، الفقرة ٧٨).

٩٨- وقُدمت أمثلة عديدة على ممارسات جيدة تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وعلى المستوى الإقليمي، بذلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان جهداً كبيراً لتوضيح التزامات الدول المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والقبلية في الأراضي التي تعيش فيها منذ القدم^(١٠). وعلى المستوى الوطني، أصدر عدد من المحاكم أيضاً قرارات توضح حقوق الشعوب القبلية. وعلى سبيل المثال، خلصت المحكمة العليا في المكسيك في عام ٢٠١٣ إلى أن الحكومة لم تتشاور بالشكل المناسب مع قبيلة ياكى فيما يتعلق ببناء قناة مائية، وأن الترخيص بإقامة المشروع يجب أن ينتظر حتى إجراء المشاورات. وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، طلبت المحكمة العليا في الهند إلى ولاية أوديشا التشاور مع المجالس القبلية وفقاً لقانون الحقوق المتصلة بالغابات الهندي، الذي يعترف بمجموعة واسعة من الحقوق العرفية للشعوب القبلية وسكان الغابات التقليديين، وذلك فيما يتصل بطلب يتعلق بإخلاء منطقة غابات للتنقيب عن البوكسيت. وبعد أن رفضت المجالس القبلية المقترح، قرر وزير البيئة والغابات رد الطلب.

٩٩- وهناك نوع آخر من الممارسات الجيدة، هي الإجراءات التشريعية التي تعترف بحقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. فبعد سنوات عديدة من عدم اليقين القانوني حول إدارة واستخدام الموارد الطبيعية في مقاطعة فينمارك، وهي أرض أجداد شعب الصامي وموطنه، اعتمد البرلمان النرويجي في عام ٢٠٠٥ قانون فينمارك في أعقاب عملية تشاور مع البرلمان الصامي. وحول القانون ملكية الأراضي إلى كيان جديد يحكمه مجلس يعين البرلمان الصامي نصف أعضائه، وأنشأ محكمة خاصة للبت في النزاعات المتعلقة بالحقوق في الأراضي.

١٠٠- واعتمدت منظمات الشعوب الأصلية ممارسات جيدة لحماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك فيما يتعلق بالمناطق المحمية. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج شعوب الغابات ومنظمات أخرى تعنى بالشعوب الأصلية، تساعد المجتمعات المحلية على تقييم وإصلاح الحالات التي ترى فيها أن الشعوب الأصلية تضررت سلباً بتعيين منطقة محمية أو إدارتها.

١٠١- ويقدم معهد سارستون لإدارة شؤون الشعوب الأصلية (SATIIM) مثالاً على الممارسة الجيدة في مجال إدارة المناطق المحمية، وهو منظمة بيئية مجتمعية للشعوب الأصلية تشترك مع وزارة الغابات في بليز في إدارة منتزه سارستون تيماش الوطني المقام على أراضٍ يعيش فيها منذ القدم مجتمعاً غاريغونا ومايا الأصليين. وبمساعدة من معهد سارستون لإدارة شؤون الشعوب الأصلية، أعد مجتمعاً كونيخو وسانتا تيريزا في عام ٢٠٠٨ خطط الإدارة المستدامة للغابات التي تحدد الأخشاب والموارد الأخرى التي يمكن أن يستغلها كل مجتمع بالاستناد إلى دراسات استقصائية بيئية، والتي تنص على تدابير للتخفيف من أي آثار سلبية محتملة على البيئة.

(١٠) انظر، على سبيل المثال، مجتمع مايانيا (سومو) أغواس تينيني ضد نيكاراغوا، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، وشعب ساراماكا ضد سورينام، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١٠٢- ومن الممارسات الجيدة الأخرى، توعية المجتمعات الأصلية بحقوقها. وتقدم العدالة الطبيعية، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني مقرها في جنوب أفريقيا، مساعدة إلى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لإعداد "بروتوكولات مجتمعية" تحدد فيها فهمها لحقوقها المتعلقة بأراضيها ومواردها الطبيعية بموجب القانون العرفي والقانون الوطني والقانون الدولي. ويعد كل مجتمع بروتوكولاته الذاتية في الشكل الذي يناسبه. ويمكن أن تكون البروتوكولات وثائق مكتوبة، ويمكن أيضاً أن تأخذ شكل أعمال فنون بصرية أو مسرحية أو موسيقية.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣- إن الممارسات الوارد شرحها في هذا التقرير تثبت، من خلال أساليب ملموسة ومبتكرة، أن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن أن يساعد على جعل السياسات البيئية أكثر عدلاً وأكثر فعالية وأكثر احتراماً لشواغل الأشخاص الأكثر تأثراً بالأضرار البيئية. ويشجع الخبير المستقل جميع المهتمين في مجال حقوق الإنسان والبيئة على استعراض الممارسات المجمعة في التقرير بوصفها مصدر إلهام والاسترشاد بها لدى تحديد الإجراءات المستقبلية.

١٠٤- ويحث الخبير المستقل أيضاً الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى على مواصلة تطوير الممارسات الجيدة، ويحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على مواصلة التعاون مع الشركاء الآخرين، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتشجيع على تطوير الممارسات الجيدة ونشر معلومات عنها.

١٠٥- وإن العدد الكبير من الجهات التي تعمل على إدراج منظور حقوق الإنسان في المسائل المتعلقة بحماية البيئة أمر مشجع للغاية. وفي الوقت نفسه، إن التركيز على الممارسات الجيدة ينبغي ألا يحجب العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لضمان احترام حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة وحمايتها وإعمالها بشكل كامل.

١٠٦- وهناك مسائل عديدة تستلزم المزيد من الاهتمام في هذا الصدد. ويواصل الخبير المستقل التشديد على الأهمية الخاصة التي تتسم بها مسألتان: الحاجة إلى توضيح وتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالأضرار البيئية العابرة للحدود، ولا سيما فيما يتعلق بالأضرار العالمية الناتجة عن تغير المناخ؛ والحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات أكثر فعالية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة.

١٠٧- وأخيراً، يود الخبير المستقل، في ختام الولاية التي أسندها إليه مجلس حقوق الإنسان لمدة ثلاث سنوات بموجب قراره ١٩/١٠، أن يعبر عن امتنانه العميق لجميع الأشخاص - لا يتسع هنا المجال لذكر أسمائهم جميعاً - الذين ساعدوه في إنجاز هذا العمل.